المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة
The Arab Centre for Contemporary Syria Studies

أبحاث

هندسة العلاقات السورية-التركية في المرحلة الانتقالية: التعاون المؤسسي والاعتماد المعقّد واليقين الاستراتيجي

محمد السكّري

هندسة العلاقات السورية-التركية في المرحلة الانتقالية: التعاون المؤسسي والاعتماد المعقّد واليقين الاستراتيجي

أيار/مايو 2026

المحتويات

abstract	1
الملخص التنفيذي	2
المقدمة	3
أولًا. دور المؤسسات في إدارة التعاون والخلاف	8
1.التحولات الأمنية في العلاقة السورية-التركية: الضرورة والحاجة والتخوف...	8
2.الاتفاقيات الدفاعية كإطار مؤسسي لإدارة الأمن وتعزيز التكامل...	9
3.اللاجئون والأمن المؤسسي...	12
ثانيًا. خلق الاعتماد المتبادل المؤسسي	15
1.دور الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية في خلق الاعتماد المعقّد.....	15
2.الطاقة والصحة والإعمار والإدارات المحلية في الاعتماد المعقد...	18
ثالثًا. تقليل وتخفيف انعدام اليقين	21
1.اللجان التقنية والفنية في انعدام اليقين:...	21
2.تحديات البنية السياسية وأدوار القنوات الناعمة في انعدام اليقين:...	23
الخاتمة	26
المراجع	27

abstract

This study examines the significant transformations taking place in the Syrian file, particularly regarding Syrian-Turkish relations during the transitional phase, specifically within the period from 8 December 2024 to 18 April 2026. It treats this relationship as a complex model shaped by a dual logic: security considerations and a growing inclination toward institutional cooperation.

The paper argues that Syrian-Turkish relations have historically been built upon long-standing conflicts rather than institutional integration that could leverage opportunities in the fields of economy, transportation energy, trade, and industry. While the Syrian revolution represented a historic opportunity to reconstruct this relationship, the fall of the regime created a practical opening for implementing such visions.

The study is based on a central hypothesis that building institutional security can serve as a foundational framework for stability and development between the two countries, as well as an entry point for effective cooperation aimed at reducing political and strategic uncertainty, particularly in post-conflict contexts, as is the case with Syria's relationship with Turkey.

The paper proposes that overcoming the security dilemma requires adopting the framework of institutional liberalism, which offers a model for constructing institutional security across multiple levels: political and governance, economic and trade, and societal and civil. This approach facilitates a shift from perceiving the "other" as a threat to viewing the "other" as a partner, a transformation enabled through institutional cooperation.

Keywords: institutional liberalism, Syria, Turkey, complex interdependence, partnership, transitional phase

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الدراسة التحولات الكبيرة التي يشهدها الملفّ السوري، لا سيّما ما يخصّ العلاقات السورية-التركية، في المرحلة الانتقالية، ابتداءً من 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 حتى 18 نيسان/ أبريل 2026، حيث تُعدّ هذه العلاقة نموذجًا مركبًا من علاقات تقوم على منطق الأمن والرغبة في إعلاء منطق التعاون المؤسسي.

تجادل الورقة أن العلاقات السورية-التركية بُنيت على أسس صراعات تاريخية طويلة، بدلًا من التكامل المؤسسي بين الجانبين عبر الاستفادة من مكامن الاقتصاد والنقل والطاقة والتجارة والصناعة. وقد مثّلت الثورة السورية فرصة تاريخية لبناء علاقة صحيّة، وأدى سقوط النظام إلى فتح المجال العملي أمام تطبيق الرؤى التكاملية.

تنطلق الورقة من فرضية أساسية مفادها أن بناء الأمن المؤسسي (Institutional Security) يمكن أن يشكّل إطارًا لاحقًا للاستقرار والتنمية بين البلدين، ومدخلًا للفاعلية المشتركة من أجل تخفيف انعدام اليقين السياسي والاستراتيجي الذي يصيب دول ما بعد النزاع في علاقاتها مع جيرانها، كحالة سورية في علاقتها مع تركيا.

تقترح الورقة أن تجاوز المعضلة الأمنية يمرّ عبر أدبيات الليبرالية المؤسسية، وهو نموذج بناء للأمن المؤسسي، يشمل مستويات عدة: السياسي والحوكمي، الاقتصادي والتجاري، المجتمعي والمدني. وهو يساعد في الانتقال من فكرة «الآخر المهدّد»، إلى «الآخر الشريك»، التي تُولد بالتعاون المؤسسي.

كلمات مفتاحية: الليبرالية المؤسسية، سورية، تركيا، الاعتماد المعقد، الشراكة، المرحلة الانتقالية

المقدمة

مرّت العلاقات السورية- التركية بمراحل متعاقبة من التوتر والتعاون، عكست ديناميات التفاعل المعقّدة بين الدول المتجاورة في بيئة إقليمية مضطربة. وتكمن أهمية تناول هذه العلاقات، في إطار الدراسات الجيوبوليتكية للعلاقات الدولية، في ما تمثّله من نموذجٍ يختبر حدود النظريات التقليدية في تفسير تفاعلات الدول، ويكشف عن أبعاد أمنية واقتصادية وثقافية متداخلة. وتستمدّ هذه العلاقات أهميتها من التشابك الجغرافي العميق، ومن الاعتماد المتبادل الناتج عن تقاطع المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية. وتضفي البنية التاريخية والثقافية المشتركة بُعدًا إضافيًا يُميّزها عن الأنماط التقليدية في العلاقات الدولية، لتشكّل نموذجًا لعلاقة تفاعلية متغيرة تجمع بين الصراع والتقارب.

تتسم هذه العلاقة الثنائية بكونها ذات طبيعة خاصة sui generis، فهي لا تنتمي إلى النماذج التقليدية أو المعتادة للعلاقة بين الدول، وتستمدّ هذه الخصوصية من سمات مركزية تضفي هذا البعد على العلاقة، حيث إن الارتباط بين دمشق وأنقرة له أهميّة حيوية لكلا الطرفين، فبينما تمنح سورية منفذًا استراتيجيًا لتركيا نحو المشرق العربي، تتيح تركيا بالمقابل فرصةً لسورية لإعادة التموضع، إقليميًا، ولتجاوز إرث النظام السابق بما يحمله من توتر وتعقيد في العلاقات الثنائية.

وفي هذا السياق، قد تكون الليبرالية المؤسسية الجديدة (Neoliberal Institutionalism) إطارًا نظريًا مناسبًا لبحث العلاقة المعقدة بين دمشق وأنقرة، في مرحلة الانتقال السياسي التي تمرّ بها سورية؛ حيث تقدّم النظرية الليبرالية فهمًا مقبولًا للتعاون بين الدول في نظام دولي فوضوي، يتسم بغياب سلطة مركزية، وهذا هو الفرض الرئيس في مختلف النظريات الوضعية في حقل العلاقات الدولية، ومنها النظرية الليبرالية.

تعَدّ النظرية الليبرالية المؤسسية اتجاهًا فرعيًا ضمن النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية، وقد ازدهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وهي تجمع بين الفرضية الليبرالية القائلة بإمكانية التعاون الدولي، وبين الاعتقاد بأنّ المؤسسات الدولية، سواء كانت منظمات رسمية أم قواعد ومعايير دولية أم شبكات تعاون، تؤدي دورًا جوهريًا في تيسير ذلك التعاون وتثبيته. وعلى الرغم من أن النظام الدولي يتميّز بالفوضى (Anarchy)، بمعنى غياب السلطة المركزية في النظام الدولي، بخلاف الدول القومية، فإن النظرية الليبرالية المؤسساتية ترى أنّ الدول -من خلال مؤسساتها- قادرة على تقليل حالة عدم اليقين، وخفض تكاليف المعاملات، وتعزيز الثقة المتبادلة. ويمكّنها ذلك من تحقيق مكاسب مطلقة (Absolute Gains) بدلًا من الانكفاء على مكاسب نسبية (Relative Gains) فحسب.

ضمن هذا الإطار، تنطلق النظرية من فرضيّات عدة، منها أنّ الدولة فاعل عقلاني يسعى إلى تحقيق مصالحه، إذ يُمكن أن يكون التعاون أكثر فاعلية من الصراع على المدى الطويل؛ وأن الانفتاح الاقتصادي، والاعتماد المتبادل Interdependence، والمؤسسات والأنظمة الدولية، تُشكّل محفّزات للتشاور والتنسيق بين الدول؛ وأنّ المؤسسات الدولية تعمل كمسرّعات لعمليات وضع القواعد والشفافية والمراقبة والحوافز للامتثال. وتفترض النظرية أن بناء القواعد والمؤسسات يُقلّل من مخاطر الانحراف(defection) ، ويزيد التزامَ الدول بتحقيق تعاون مستدام[1].

ويمكن أن نلخص أهم فرضيات النظرية الليبرالية المؤسساتية بالنقاط التالية:

- التعاون بين الدول ممكن حتى في سياق النظام الدولي الفوضوي (anarchy) شريطة وجود مؤسسات دولية تُسهل التفاعل.
- الاعتماد الاقتصادي المتبادل، والتبادل التجاري، يعزّزان فرص التعاون ويقلّلان من احتمال الصراع بين الدول.
- المؤسسات الدولية تسهم في خفض تكلفة المعاملات، وتوفير الشفافية والمراقبة، مما يزيد من ثقة الدول ببعضها البعض ويثبّت الترتيبات التعاونية.
- الدول تسعى إلى تحقيق مكاسب مطلقة (absolute gains) من التعاون، بدلًا من الانشغال فقط بالمكاسب النسبية (relative gains) وفق المدرسة الواقعية.
- المؤسسات والممارسات المؤسساتية يمكن أن تعزّز احتمال الامتثال للقوانين والاتفاقيات الدوليّة، وتقلّل نسبة الانحراف (defection) ، وتحسّن استدامة التعاون.

أثبتت بعض التجارب سلامة الافتراضات الليبيرالية في فهم وتفسير الحالات التعاونية والتكاملية بين الدول، ولعل تجربة التكامل الأوروبي واحدة من أبرز التجارب التي يعتدّ بها الليبراليون الذين يفسّرون دور المؤسسات والمعاهدات التعاونية، بين دول الجماعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي، في الحدّ من تأثير بيئة النظام الدولي الفوضوية، وفي خلق حالة من الاعتماد المتبادل بين دول أوروبا الغربية التي كانت بينها حروب وخلافات كبرى.

وفي هذا السياق، يُعدّ روبرت كيوهان أحد أهم المنظرين لليبرالية المؤسسية، حيث عرّف النظم الدولية، في كتابه (بعد الهيمنة)، بأنّها مجموعات من المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات صنع القرار التي تتجمع حولها توقّعات الفاعلين في مجال معين من العلاقات الدولية. وقدّم أمثلة من الاقتصاد الدولي (تجارة، مالية، نفط)، ليُثبت أن بعض النظم نجحت في التعاون بعد تراجع هيمنة الدولة الأميركية، وأن بعضها الآخر انهار بسبب غياب البنى المؤسّسية أو الاعتماد الكامل على

(1) للمزيد عن النظرية الليبرالية المؤسساتية، ينظر: نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوّع (تيم دان؛ ميليا كوركي؛ ستيف سميث، ترجمة ديما الخضرا، مراجعة بشير محمد الخضرا. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

الهيمنة[2]. وكذلك قدّم جوزيف ناي إسهامًا مهمًّا في مجال النظرية الليبرالية المؤسساتية، ويعود له الفضل في نحت مفهوم الاعتماد المتبادل المعقد (Complex Interdependence)، لتلخيص آليات التشابك الاقتصادية والتجارية، بوصفها روافع للمشاريع السياسية والاستقرار بين الدول، وذلك بتخفيف الاعتماد على القوّة الصلبة والتوجّه نحو التعاون.

تتيح هذه المقاربة النظرية إطارًا لفهم المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف، كيف يمكن أن تتحول من مجرد قنوات للتنسيق إلى أدوات فاعلة لإدارة الاعتماد المتبادل وبناء الثقة؟ وهو ما يجعل تطبيقها على الحالة السورية-التركية مبرّرًا، وقد نصل إلى مجموعة من النتائج التي تفسّر طبيعة هذه العلاقة في المرحلة الانتقالية التي تمرّ بها سورية. ويُقدّم تطبيق الليبرالية المؤسسية على الحالة السورية-التركية مدخلًا لفهم الاعتماد الاقتصادي والمؤسسات المشتركة، كيف يمكن أن يشكّلا قاعدةً لتخفيف حدة الصراعات؟ مع التأكيد أن نجاح هذا الطرح مرهونٌ بمدى استعداد الطرفين لتأسيس آليات مؤسساتية مستقرة تضمن الاستمرارية وتبني الثقة المتبادلة[3].

عمليًا، تُعدّ العلاقات السورية-التركية مثالًا يمكن الاستفادة منه ضمن فرضية الليبرالية المؤسسية، لتفسيره وفهمه، وللتطبيق عليه بالاعتماد على الأطر النظرية، وباستحضار نموذج ما قبل الثورة السورية، حيث شهدت الفترة الأولى من حكم حزب «العدالة والتنمية» في تركيا توسّعًا ملحوظًا في العلاقات الاقتصادية والتجارية مع سورية، أسهم في تخفيف حدة الخلافات السياسية لدرجة مقبولة، وأعطى ذلك مؤشرًا على أن زيادة الترابط الاقتصادي قد تشكّل عامل استقرار نسبي وتفتح الأفق أمام تعاون سياسي استراتيجي.

تتيح الليبرالية المؤسسية إمكانية تخفيف قراءة المشهد السياسي من المقاربة الأمنية الصرفة في العلاقات الثنائية، وتوسيعها لتشمل شراكات متعددة الأبعاد تشمل الاقتصاد والطاقة والبنية التحتية. وبذلك، يظل الجدل النظري بين الواقعية والليبرالية المؤسسية حاضرًا بقوة عند محاولة تفسير العلاقات السورية-التركية، إذ تتجلى عناصر كلا الطرحين بشكل متداخل؛ فبينما تكشف الخلافات الأمنية عن منطق القوة الصلبة، تُظهر مساحات التعاون التنموي إمكانية تفعيل منطق الاعتماد المتبادل. ومن ثم، فإنّ دراسة هذه العلاقة تسعى إلى وصف المسار التاريخي لتقلباتها، وإلى اختبار صلاحية المنهجية النظرية الليبرالية في تفسيرها، وإلى استشراف إمكانية تحويلها إلى نموذج تطبيقي ناجح لتعاون إقليمي مؤسساتي مستدام، بالاستفادة من نماذج مشابهة.

(2) Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, Publish: Princeton University Press, (1984).

(3) Andrew Moravcsik, Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics, Published by Cambridge University Press,(1997).

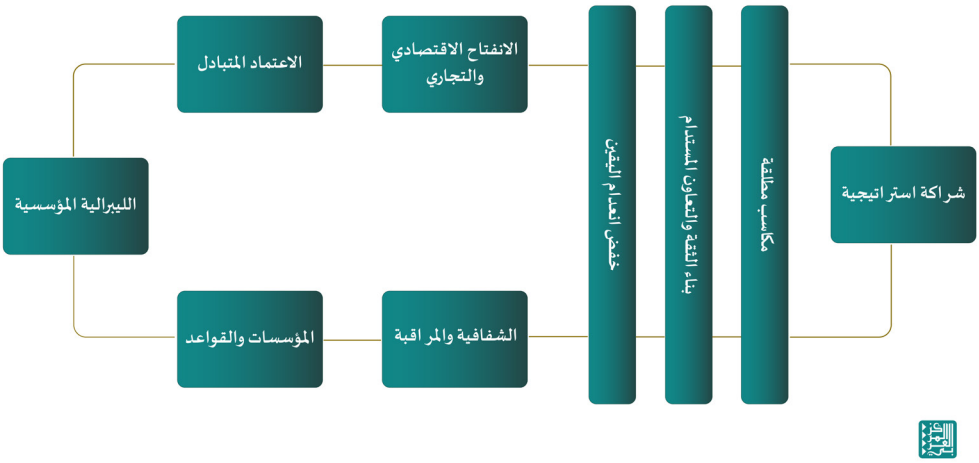

الشكل (1)النموذج التفسيري لآليات عمل الليبرالية المؤسسية.

تتجلى أهمية هذه الورقة في كونها تحاول الربط بين المنظور النظري (الليبرالية المؤسسية) والواقع الجيوبوليتكي للعلاقات السورية-التركية، من أجل تقديم قراءة تحليلية تتجاوز السّرد التاريخي، لتطرح تصوّرًا عمليًا وتطبيقيًا لآفاق هذه العلاقة في مرحلة النظام السياسي الجديد. ولعلّ تطبيق الليبرالية المؤسسية على سياق المرحلة الانتقالية بين سورية وتركيا، بالانطلاق من بناء علاقة استراتيجية متكاملة تشمل جميع عوامل الارتباط، يُعدّ من الإسهامات الأكاديمية الأساسية عبر هذه الدراسة.

اتّبعت الدراسة منهجية نوعية، عبر منهج دراسة الحالة، واستندت إلى توظيف نظرية الليبرالية المؤسسية في واقع العلاقات الثنائية، في محاولة جادة من أجل البحث عن أفق تطبيقها في سياق المرحلة الانتقالية، وقد اعتمدت على مصادر أولية من خلال المقابلات التي أجراها الباحث، فضلًا عن المصادر المفتوحة الخاصة التي ركزت على طبيعة اللقاءات الثنائية والاتفاقيات، وذلك وفق مسار زمني محدد يمتدّ من 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 حتى 18 نيسان/ أبريل 2026.

تنطلق الإشكالية البحثية من أن العلاقات السورية-التركية، بحكم خصوصياتها التاريخية والجغرافية والسياسية، تمتلك قابلية التحوّل إلى شراكة استراتيجية في مرحلة سورية الجديدة. غير أن تحقيق ذلك يظل مشروطًا بإعادة توظيف مقومات التداخل الجغرافي والثقافي، وبتوفر إدارة صحيحة للمرحلة الانتقالية تخدم بناء اعتماد متبادل مستقر، وبمعالجة الموروثات السياسية التي قوّضت فرص الاستقرار خلال العقود السابقة. وتفترض الورقة أن الهندسة الجديدة لهذه العلاقة، التي تقوم على مبدأ المصالح المتبادلة والتدرّج في تسوية الملفات الخلافية وإعادة تعريف معايير النفوذ ضمن إطار احترام السيادة، قد تُشكّل مدخلًا لتأسيس شراكة أكثر توازنًا وديمومة. ومن ثم، تسعى الورقة إلى الإجابة عن السؤال المركزي: كيف يمكن إعادة تشكيل العلاقات السورية-التركية على أساس مبادئ الليبرالية المؤسسية خلال المرحلة الانتقالية، بما يساعد في بناء الأمن

المؤسسي وتعزيز التعاون والاعتماد المتبادل وتقليل انعدام اليقين؟ ويتفرّع من السؤال المركزي أسئلة عدة تجيب عنها الورقة:

- كيف يمكن للمؤسسات والاتفاقيات الثنائية إدارة المخاطر والتحديات الأمنية بين البلدين؟
- ما دور التعاون الاقتصادي والتجاري والحوكمي في خلق اعتماد معقد مؤسساتي بين البلدين؟
- كيف يمكن لآليات التنسيق واللجان والمجالس المشكلة أن تخفف من حالة انعدام اليقين في المرحلة الانتقالية وأن تفتح المجال أمام استعادة الثقة بالمؤسسات السورية؟
- ما أبرز الروافع التي تساعد في تطبيق النظرية بشكل واقعي في نموذج الحالة السورية-التركية؟

أولًا. دور المؤسسات في إدارة التعاون والخلاف

تُعنى الليبرالية المؤسسة بتهذيب الأمن، عبر تحويله من مجالٍ تحكمه القوّة والعنف، إلى مجالٍ يمكن أن يخضع للقواعد والمؤسسات التي تتحمل مسؤولية تنظيم العلاقات بين الدول، لتصل إلى مراحل التحالف المعقّد غير القابل للاهتزاز، وجعل المؤسسات تحكم ذلك المجال، ما يؤدي إلى تقليص درجات الصدام لأدنى مستوياته. وأهم رسالة هي تحويل المنطق العسكري، إلى المنطق التنموي، بشرط توظيف العامل العسكري في خدمة التنمية، وليس استخدام التنمية كأداة عسكرية ضمن فوارق القوّة (انطلاقًا من فكرة أن الأمن لا يُبنى بالقوة بل بالتنمية)، وبناء التعاون وتوفير البيئة الاقتصادية والتجارية والمحلية المناسبة لازدهار هذه القطاعات على حساب الأمن، مع ضرورة عدم التعامل مع القطاع الأمني بسيولة أو بساطة، وإنما تنطلق العملية من جعل القطاع الأمني مضبوطًا داخل المؤسسات، وخاضعًا لقواعد الاشتباك.

1. التحولات الأمنية في العلاقة السورية-التركية: الضرورة والحاجة والتخوف

يُجمِع الجانبان التركي والسوري على أن استئناف العلاقات الثنائية والارتقاء بها إلى مستوى استراتيجي في هذه المرحلة يُشكّل فرصة مزدوجة، تتيح مسارًا يعتمد على المنفعة المشتركة. ولم يتأخر الاندفاع السوري أمام الاندفاع التركي، لا في ما يتعلق بتحقيق المصالح المشتركة، ولا في إعادة بناء الدولة السورية الجديدة. وتنطلق دمشق من فرضية مفادها أن تركيا، بدورها الإقليمي ووزنها الجيوسياسي، قادرةٌ على أن تكون لاعبًا محوريًا في فرضية عودة سورية إلى الفعل الإقليمي، مستفيدة من شراكة مصوغة مع قوة إقليمية يمكن أن تدعم عملية إعادة الإدماج والفاعلية بعد سنوات من التهميش والعزلة.

تُمكّن مساحات الحركة والتعاون التركي مع سورية، من دعم جهود عديدة، أهمّها مكافحة الإرهاب، وعودة اللاجئين السوريين، ورفع العقوبات وترسيم الحدود؛ حيث تشكّل هذه الملفات مرتكزًا أساسًا لفتح المجال أمام سورية للنهوض من جديد كدولة، وتجاوز هشاشة «الدولة المفككة». ولشدّة ترابط موضوعات الملفّ السوري في هذه المرحلة، يصعب فصل الملفات عن بعضها، سواء الأمنية أو الاقتصادية والتجارية[4].

أنقرة من جانبها تعُدّ سورية الجديدة فضاءً استراتيجيًا متعدد الأبعاد، وشريكًا محوريًا موثوقًا في بناء التوازنات الإقليمية، ورافعةً لتوسيع المجال التركي في الأمن القومي الإقليمي. وبالمقابل، ترى سورية في تركيا شريكًا استثمر مبكرًا في تحالفه مع قوى الثورة السورية، من الناحيتين السياسية

(4) Aaron Y. Zelin, Soner Cagaptay, A New Age for Turkish Relations with Syria, The Washington Institute for near east policy, (Feb, 2025) link: https://shorturl.at/ocBpk

والعسكرية، وهو يمتلك ثقلًا إقليميًا قادرًا على دعم سورية في مرحلة إعادة تشكيل الدولة السورية الجديدة. ويؤدي العامل الشعبي دورًا كبيرًا في هذا النوع من الثقة، حيث يتبيّن أن النسبة الكبرى من السوريين لا ترى في تركيا تهديدًا على سورية، فبحسب المؤشر العربي فإن 2 % من السوريين فقط يعتبرون أن تركيا تشكل تهديدًا لأمن الوطن العربي، في حين كانت إسرائيل في المرتبة الأولى بنسبة 58 %، تلها إيران بنسبة 12 %.

وتجد تركيا نفسها اليوم، وهي التي بدأت علاقتها بالثورة السورية بدافع أمني وجغرافي، أمامَ فرصةٍ لإعادة تشكيل مجالها الإقليمي وفق مصفوفة مصالحها، وهذا ما يجعل سورية الجديدة نقطةَ ارتكاز إقليمية في سياستها الخارجية، لا مجرد خاصرة جنوبية حدودية[5]. وقد تتحول فوارق القوة الواقعية، في أيّ لحظة، إلى خطر لتعزيز النفوذ بدلًا من تهذيبه داخل المؤسسة، وقد تمارس هذه الفوارق بغطاء الشراكة المرحلية، ما يجعل العلاقة عرضةً للأزمة على المدى المتوسط، ما لم تُستوعَب ضمن الليبرالية المؤسسية، وقد تكون معالجة ملفات أمنية عديدة، على رأسها ترسيم الحدود البحرية والأنهار، بمنزلة حل لإشكالية عالقة منذ زمن طويل، لكن هناك تخوّفات تتعلق بالصّراع على الثروات.

ويمثل هذا الملفّ حجز الزاوية في رسم ديناميات العلاقة، فالسؤال المطروح لا يتعلق بواقع النفوذ الأمني، بل بمدى تحوّل هذا الملف إلى اتفاق دفاع مشترك، يؤطر ضمن مبادئ السيادة الوطنية السورية، وهو سيناريو يفتح الباب أمام إعادة تشكيل العلاقة القانونية بين البلدين، والشراكة الأمنية بينهما. وتمثل تلك الرؤية مدخلًا واقعيًا لبلورة علاقة استراتيجية تحفظ هذه العلاقة.

2. الاتفاقيات الدفاعية كإطار مؤسسي لإدارة الأمن وتعزيز التكامل

برزت أهمية توقيع اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين، منذ استعادة العلاقات الثنائية في المرحلة الجديدة، باعتبارها إحدى الأدوات المؤسساتية القادرة على معالجة المخاوف الأمنية المتبادلة. وتكتسب هذه الاتفاقية أهمية مضاعفة، في ظل الملفات المتشابكة والمعقدة داخل سورية، حيث تهدف الاتفاقية إلى ضبط الفاعلية الإقليمية عبر البوابة السورية، بما يُتيح لأنقرة تعزيز حضورها وتأمين مصالحها الأمنية[6].

وللاتفاقية دور بارز في خلق حالة من الردع بالحد الأدنى، تجاه التوغلات الإسرائيلية في سورية، إذ لا تُخفِ إسرائيل مساعيها للتفرد بالملف السوري وإعادة صياغة معادلاته الأمنية والسياسية وفقًا لمتطلبات المرحلة الجديدة، ويزيد هذا الأمر الاعتمادَ على الدور التركي في تشكيل حالة من الردع الممكن، وهو ما تطوّر وانتقل إلى مسارات أمنية-سياسية[7]. لكن هذه الاتفاقيات الدفاعية تصطدم

(5) المؤشر العربي يعلن نتائج استطلاع المؤشر العربي في سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 31 آب/ أغسطس 2025، الرابط: https//:shorturl.at/ljrkx

(6)محمد السكري، سورية الجديدة والامتحان الإسرائيلي: من التجاهل إلى دبلوماسية التناظر الإقليمي، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 31 آذار/ مارس 2025، الرابط: https//:shorturl.at/tq3h8

(7) Barak Ravid, Senior Israeli and Syrian officials hold U.S.-brokered talks on de-escalation, Axios, 20 july 2025, link: https://shorturl.at/4ypV1

بالتهديد الإسرائيلي من جهة، وبعدم انعقاد البرلمان السوري من جهة أخرى، حيث ما زال البرلمان في طور التشكّل حتى نيسان/ أبريل 2026. وبسبب الهاجسين الأمني والبنيوية، أتت اتفاقية التعاون العسكري بين الجانبين كتمهيد لاتفاقية الدفاع المشترك، وللحاجة الأمنية الماسة إلى التعامل مع الواقع الأمني التي شملت ما يلي: برامج مكافحة الإرهاب، والتدريبات العسكرية، والدفاع السيبراني، والدعم الفني والهيكلي لأنظمة القيادة العسكرية والأمنية، والتزويد بالمعدات[8].

من جانب آخر، تتجاوز هذه الاتفاقية إطارَ التعاون الدفاعي للتعامل مع أنشطة إسرائيل، وتمثّل وسيلةً لإعادة بناء احتكار العنف المشروع وبسط السيادة على الأراضي السورية كافة، عبر إدماج النفوذ التركي داخل أطر مؤسساتية واضحة ومقننة، وصياغة علاقة مبنية على احترام السيادة المشتركة، انطلاقًا من أمن الدولتين، بدلًا من الانفتاح غير المنضبط الذي ساد خلال مرحلة النفوذ التركي المباشر في الداخل السوري قبل سقوط النظام، أو الانزلاق نحو قواعد اشتباك مبنية على الهيمنة والفوضى، ويضاف إلى ذلك أن التعاون العسكري يُعدّ خطوة ممهّدة لتوقيع اتفاقية دفاع مشترك لاحقًا.

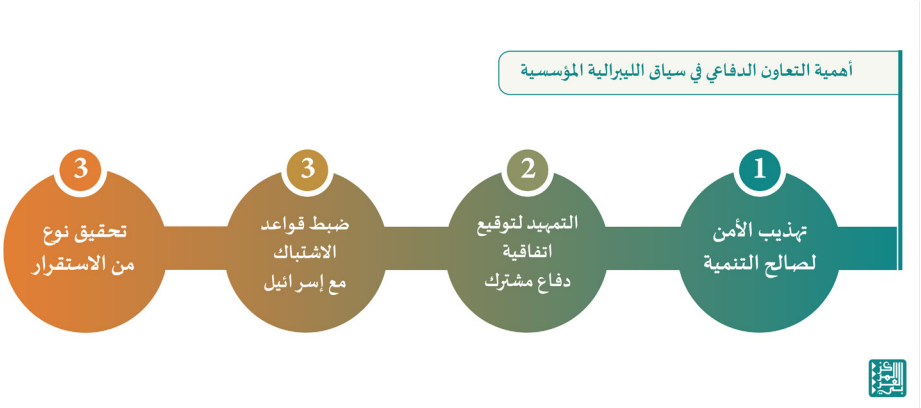

الشكل (2) أهمية التعاون الدفاعي في سياق الليبرالية المؤسسية

ولهندسة اتفاقية الدفاع ضمن الأطر المؤسساتية أهميّةٌ كبيرةٌ في إعادة بناء الثقة والاعتماد المؤسساتية بين الدولتين، بعد عقود من الصراع، وذلك من خلال توفير آليات تفاوض ورقابة ومتابعة ومراجعات مستمرّة تقلل من احتمالات تضارب المصالح الأمنية أو التصعيد، وتعزز مقاربةَ التكامل خلال المفاوضات مع إسرائيل بشأن الأمن الإقليمي انطلاقًا من سورية. ويتّسق هذا الأمر مع أطروحات الليبرالية المؤسسية التي ترى أنّ المؤسسات الأمنية، سواء كانت ثنائية أم متعددة الأطراف، قادرةٌ على تحويل التنافس إلى تعاون منظّم، وعلى الحدّ من تداعيات الفوضى التي يفرزها طبيعة النظام الدولي والإقليمي، لا سيّما في بيئةٍ فيها درجة عالية من الفوضى وتباين القوّة، كحالة

(8) سوريا وتركيا توقعان اتفاقية تعاون عسكري، الوكالة العربية السورية للأنباء، 13 آب/ أغسطس 2025، الرابط: https//:archive.sana.sy?/p2261361=

الملف السوري.

ولعلّ ما يُسّهل هذا النوع من الاتفاقيات خصوصية العلاقة بين وحدات الجيش السوري وبين وزارة الدفاع التركية، حيث توجد عوامل عديدة تساعد في تطبيق الاتفاقية، منها أن تركيا أشرفت على تدريب عدد كبير من وحدات الجيش السوري، خلال مرحلة الثورة السورية، فضلًا عن الحدود المشتركة بين البلدين، وتقاطع الملفات المشتركة، ووجود تجارب مشتركة سابقة في معارك عسكرية ضد النظام السابق أو قوات (قسد).

وتتمثل أبرز المكاسب البنيوية لسورية، من اتفاقية الدفاع المشترك، باحتمال الانتقال من عقلية الفصائل إلى عقلية الجيش المنضبط ضمن أطر مؤسساتية واضحة، بما يسمح بتنفيذ عمليات الإحلال والدمج بشكل سلس ومدروس. ومن الممكن أن تسرّع الاتفاقية عملية إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية على أسس حديثة، وتعزيز قدراتها الدفاعية وخلق شبكة قنوات لتبادل المعلومات الاستخباراتية وتفعيل أنظمة المراقبة، وهو ما يرفع من قدرة الدولة على ضبط التهديدات الأمنية. وقد بدا هذا واضحًا في مستوى التعاون الذي تظهره تركيا مع وزارة الداخلية السورية. وقد تُعزز الاتفاقية عملية دمج الفصائل العسكرية ضمن منظومة الجيش السوري الجديد، ولا سيما مع وجود نفوذ تركي كبير على عدد واسع من الفصائل التي نشطت في فترة سابقة شمال سورية، فضلًا عن دورها في تطوير الترسانة العسكرية السورية، ولا سيما في مجالات الطيران المسيّر وأنظمة المراقبة والتقنيات الدفاعية الحديثة التي تتميز بها أنقرة.

وبناءً على خطوة التعاون العسكري، بدأ تطبيق مخرجات التعاون، بين عامي 2025- 2026، وساعد ذلك في تطوير وزارتي الدفاع والداخلية قدراتهما في هيكلية المؤسسات العسكرية والأمنية، وفي تزويد الوزارتين بالمعدات العسكرية والأمنية اللازمة[9].

ويُعدّ هذا التعاون خطوة مهمة وأساسية، من أجل دعم الحكومة السورية في المرحلة الانتقالية، لكون هذا التعاون لا يترك سورية تواجه مصيرها الأمني مع إسرائيل وحيدة، في ظل الضغط الإسرائيلي لتوقيع اتفاقية استسلام وفق المحددات الإسرائيلية، وهذا ما ترفضه الحكومة السورية، ولا سيّما مع عدم رغبة معظم السوريين (أكثر من 74 %) في عقد أيّ اتفاق أمني مع إسرائيل لا يتضمّن عودة الجولان بدرجة أساسية، وفق المؤشر العربي، علمًا أن نسبة 70 % من السوريين يرفضون أيّة علاقة مع إسرائيل، بكل الأحوال، باعتبارها دولة احتلال وفق المؤشر ذاته.

يمثّل الخطر الإسرائيلي أحد أكبر التحديات التي تواجه كلًا من سورية وتركيا، ويعَدّ هذا التحدي الأكبر لدولة سورية الناشئة، وهو كافٍ لتحويلها من دولة فاشلة إلى دولة مفككة. وتشعر تركيا أنها المعني الأول بهذا الاستهداف، ولذلك تحاول التعامل معه بالاعتماد على أطراف ثالثة، كما في حالة أذربيجان أو الولايات المتحدة الأميركية أو فرنسا، حيث تعدّ هذه المسارات السياسية

(9) عبد الله البشير، مباحثات سورية تركية في مجالات التدريب والتأهيل الأمني، العربي الجديد، 20 شباط/ فبراير 2026، الرابط: https//:shortlink.uk1/sZ5U

خطوةً دبلوماسيةً وأمنيةً تمنع من الانزلاق نحو تصعيد أكبر، لكنها في الوقت ذاته تمثّل خطورة لكونها مسارات أحادية تُخرج سورية عن دائرة المسار العربي الخاص بإسرائيل. ولم تستبعد تركيا، في ظلّ الحرب الإيرانية - الأميركية-الإسرائيلية المتصاعدة، أن تستهدف إسرائيل سورية، بعد إيران ولبنان[10].

من هذا المنظور، تؤدي الاتفاقيات الأمنية من هذا النوع دورًا في إعادة تشكيل التوازن المؤسساتي داخل الملف السوري، ما يعني الاعتماد المشترك في حل الملفات التي تشكّل تهديدًا مزدوجًا، والتدرّج نحو ضبط الخطر الإسرائيلي، وإدماج الفاعلية التركية داخل سورية ضمن معادلات أمنية مؤسساتية، تضبط حدود فاعليتها وتُعيد تعريف علاقتها بدمشق على أسس سيادية مشتركة لا عبر فوارق القوة والهيمنة، لتصبح عندئذٍ اتفاقية الدفاع بمنزلة خارطة طريق مزدوجة؛ حيث تُقلّص الاعتماد المشترك، بناءً على فوارق القوة وبناءً على معالجة المخاوف المشتركة، وتُعيدُ تعريف قواعد الاشتباك السياسي والأمني ضمن إطار مؤسساتي، يضمن الحدّ الأدنى من الاستقرار ويتيح الانتقال نحو ملفات أخرى غير أمنية، كالتجارة والاقتصاد، بشرط عدم الإذعان لفوضى النظام الدولي كمبرّر للتسليم بفوارق القوة.

3. اللاجئون والأمن المؤسسي

إذا كان الملفّ الأمنيّ، بمعناه العسكري الصّرف، يأتي على رأس الأهميات المشتركة، فإن ملفّ اللاجئين يعدّ أيضًا في عمق الملف الأمني، وأحد أهم مرتكزاته، لأنّه يأخذ بعدًا أمنيًا-اجتماعيًا ضمن الملفات التي قد تحقق نقلة كبيرة ونوعية في العلاقة، من حيث إنه تنفيذ عملية نزع الأمن أو تهذيبه لصالح التنمية، وقد يكون مدخلًا لليبرالية المؤسسية بين الجانبين، على اعتبار أن كلّ الملفات التنموية تدور حول عاملين: استقرار الأمن، وعودة اللاجئين السوريين. وكان ملف اللاجئين قد شكّل عبئًا كبيرًا على الجانب التركي الذي حاول على مدار السنوات الماضية تقديم برامج وحلول للملف ضمن «العودة الطوعية»، مدفوعًا بضغوط داخلية شهدتها الحياة السياسية التركية، عبر توظيف الملف ضمن جدول الأعمال البرامجية للأحزاب السياسية المعارضة.

مثّلت لحظة تبدّل الواقع السياسي في سورية فرصة كبيرة لتركيا، من أجل بدء معالجة الملفّ، في ظل عودة 509 آلاف لاجئ سوري إلى سورية، أي ما يزيد على نصف مليون لاجئ، حتى شهر أيلول/ سبتمبر 2025[11]. وقد ارتفع العدد مع حلول نيسان/ أبريل من العام 2026، إلى نحو 650، لا سيّما مع سيطرة الحكومة السورية على مناطق الجزيرة السورية من جديد[12]. ومن المرجّح أن يأخذ الرقم نمطًا أكثر توازنًا في الأعداد، ويرتبط ذلك بالواقع الأمني داخل سورية، لأن عودة اللاجئين منوطة

(10) الإخبارية السورية، فيدان: الهجمات الإسرائيلية في سوريا تمثل خطرًا بالغًا بالنسبة لتركيا، الإخبارية السورية، 13 نيسان/ أبريل 2026، الرابط: https//:shortlink.uk1/sZ7M

(11) Duygu Yener, İçişleri Bakanı Yerlikaya, 509 bin 387 Suriyelinin ülkesine dönüş yaptığını bildirdi, Anadolu Ajansı, 29 Eylül 2025, link https://shorturl.at/QQheO

(12) الهجرة التركية تكشف أعداد السوريين العائدين لبلادهم، تلفزيون سوريا، 12 نيسان/ أبريل 2025، الرابط: https//:shortlink.uk1/nJvG

بإعادة تأطير التهديدات الأمنية في برامج عودة مدروسة، ضمن مقاربة تعاونية بين سورية وتركيا، تُبنى على أساس التدرج، بالتوازي مع عمليات التركيز على خلق الاعتماد المؤسسي في القطاعات التنموية، ليصبح مع الوقت الأمن المؤسسي أداةً لإدارة ملف اللاجئين من مدخل تنموي وتقليل الاعتماد الأمني[13].

التفكير الأمني الصّرف في ملف اللاجئين قد يعني بناء فرضيات مرتبطة بحل الملفات الأمنية الإشكالية كشرط للعودة، لكن الشروط الموضوعية لا ترتكز على الأمن وحده، بل تشمل الملفات التنموية أيضًا، لأن التعامل الأمني السابق خلال مرحلة الثورة أثبت عدم فاعليته، وسببّ تراجع الثقة في إمكانية العودة، وخلق اضطرابات سياسية وبنيوية في العلاقة. وتتعامل تركيا مع ملفّ اللاجئين من المنطلق الأمني، ولكن ينبغي للجانب السوري عدم التعامل السوري مع هذا الملف من المنطلق ذاته، لأنه قد يؤدي إلى تباينات كبيرة على مستوى حل الملف، وإلى اللجوء تجاه نزع الأمن عن الملفّ، وتحويله إلى ملف إصلاحي وتنموي[14].

ويكون ذلك بتجاوز سرديّة «داخل-خارج» التي تؤدي إلى الاستقطاب السياسي، وبعَدّ اللاجئين جزءًا أساسيًا من النسيج المجتمعي في بلد اللجوء والبلد الأصلي، بحيث يتم إدماجهم في برامج التنمية الاجتماعية حتى يتحوّل ملف اللاجئين من ملف أمني صرف إلى عامل استقرار طويل الأمد، وذلك بتوظيف الأمن الإنساني، وتجاوز الأمن الصرف، نحو التركيز على الإنسان عبر عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية وهوياتية، وإعادة بناء الحالة الطبيعية والصحية للإنسان. وهنا يبرز دور الليبرالية المؤسساتية، حيث يعتبر الأمن الإنساني امتدادًا لها، لأنّه لا يمكن تحقيق أمن الدولة دون توفير أمن الفرد، عبر مؤسسات وقواعد تعالج كل ما ينتج مخاطر أمنية صرفة، وإنما يكون ذلك بالتعاون لا بالقوة وحدها[15].

يحتاج الملفّ السوري إلى تعاون متعدد الأطراف، حتى يتجاوز مقاربته الأمنية ضمن مقاربة دولية شاملة، كالمنظمات الدولية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ذلك بأن التعاون من هذا النوع سيكون مربحًا لكل الأطراف، كما في حالة ترجمة الأمن الإنساني إلى التطبيق العملي عبر المؤسسات، مثل أدوار المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) لدعم المقاربة التركية-السورية، أو الإقليمية-الدولية، التي من المفترض أن تقوم بأدوار مركّبة ضمن برنامج العودة الطوعية الاختيارية، ولا تقتصر على الصحّة والغذاء والمأوى والتعليم، ويجب أن تشمل أدوارها الاندماج الوطني بين المجتمعات التي أصبحت متباينة ثقافيًا.

---

(13) Duygu Yener, İçişleri Bakanı Yerlikaya, 509 bin 387 Suriyelinin ülkesine dönüş yaptığını bildirdi, Anadolu Ajansı, 29 Eylül 2025, link https://shorturl.at/QQheO:

(14) د. سامر بكور- إبراهيم خولاني، آليات عودة اللاجئين السوريين: حلول واقعية متعددة الأبعاد بين الأمن والعدالة وإعادة الإعمار، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، 24 حزيران/ يونيو 2025، الرابط:- https//:shortlink.uk1/nJ5

(15) United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security. New York: Oxford University Press, (1994).

وفي هذا الشأن يجب أن تُراعى مسألة أساسية، وهي أن السوريين اللاجئين في تركيا لديهم هوية هجينة، أو ما سمّاها المفكر البريطاني ستيوارت هول «الهوية الثالثة»، بين هوية الموطن الأصلي وهوية موطن اللجوء، وهذا يعني أن تلك الهوية متعددة ومتغيرة ومبنية. وتمثل هذه التداخلات إطارًا لعلاقة خاصة محتملة بين البلدين، عبر تقاطعات اجتماعية وسياسية، تنبثق عن التوافق حول ملفات العودة والأمن والتنمية والتعاون، بتوظيف وإشراك مجتمع الهويات المركبة ضمن البرامج التنموية، والاستفادة من خبراتهم وتراكمهم ضمن أطر مؤسساتية داخل الدولة السورية والتركية في الملفات الخاصة بالبلدين.

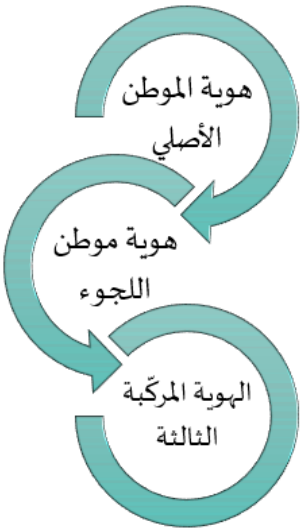

الشكل رقم (3) معادلة الهوية الثالثة

ويتقاطع هذا الموضوع مع منطق الليبرالية المؤسسية التي ترى في المؤسسات آليةً لإنتاج هوية مشتركة تقلّل من الفوارق، وتحوّل الصراعات إلى فرص للتعاون، ما يجعل ملف اللاجئين اختبارًا حقيقيًا لنجاعة هذا التحول الهوياتي في إطار إعادة بناء الثقة بين الدولتين[16].

(16) Hall, S., "Cultural Identity and Diaspora," in J. Rutherford (Ed.), Identity: Community, Culture, Difference, London: Lawrence & Wishart, (1990).

ثانيًا. خلق الاعتماد المتبادل المؤسسي

شمل نهج التدّرج في التعاون المشترك وإعادة ترميم العلاقة بين البلدين عمليةَ خلق ما يُسمّى الاعتماد المتبادل المعقد (Complex Interdependence)، وهو أحد أهمّ منهجيات الليبرالية المؤسسية التي تميل نحو جعل العلاقات، في مجالات الطاقة والمياه والإدارات المحلية والصحة والاتصالات والطوارئ والتعليم، ضمن علاقة متشابكة ومعقدة، تهدف إلى زيادة الاعتماد وتقليل سيناريوهات الصراع والعودة نحو الصدام، وتمهّد البيئة المناسبة لحل الملفات الأمنية والعسكرية والسيادية مع التدّرج في بناء الثقة.

ومن ثم، لم تقتصر الزيارات ومذكرات التفاهم، بين سورية وتركيا، على الأبعاد الأمنية والعسكرية أو الاقتصادية، وشهدت كثافة في الدبلوماسية التنموية التي تشكّل أساسَ الملفات التي تخلق الاعتماد المتبادل المؤسسي، ضمن الليبرالية المؤسسية، إلا أن الاتفاقيات الموقّعة ما زالت ضمن مراحل الترتيبات الأولية التي أعقبت بدء المرحلة الجديدة في سورية أو التنفيذ الأولي، وقد ركّزت في مجملها على التعاون والعمل المشترك، ضمن ترتيب الأولويات، وأتى ملفّ الطاقة ضمن الملفات التي تشكل منطلقًا لهذه الاعتماد بين الجانبين.

1. دور الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية في خلق الاعتماد المعقّد

عند الحديث عن الاتفاقيات التنسيقية في تقليل حدة الخلافات الواردة، لا بدّ أن تُذكر الاتفاقيات التي تجري على مستوى مجال التنسيق السياسية والاقتصادية والحوكمية، بين سورية وتركيا. وقد يبدو من الصعب الحديث عن إمكانية معالجة الملفات السورية-التركية، قبل توطيد العلاقات المؤسساتية البنيوية بين الدولتين وتوزيعها خارج أطر الأمن، وهذا ما عنته الليبرالية المؤسساتية في إدارة الخلافات، عبر خلق بنى مؤسساتية تساعد في زيادة الاعتماد بين سورية وتركيا، خارج الأطر الأمنية الجامدة وحدها. وعلى هذا الأساس، أتت بوادر الاعتماد على التفاهمات والاتفاقيات بين البلدين.

ومن الملاحظ وجود رغبة مشتركة في توقيع عدد جيد من الاتفاقيات الثنائية على مستويات عديدة: الاقتصاد، والحوكمة، والتجارة، ولا يقلّ الاعتماد التركي على هذه القطاعات بالمقارنة مع العسكرة والأمن، مع وجود قناعة لدى الجانبين بأن مجالس التنسيق الصناعية والاقتصادية قد تعزّز استقرار العلاقة، وكان لتوقيع أكثر من 14 مذكرة تفاهم في أنقرة، في عام 2025، جزء من هذه العقلية بهدف «التعاون المؤسساتي»[17].

(17) استخدم وزير التجارة التركي «عمر بولاط» مصطلح «التعاون المؤسساتي» في إشارة للأهداف التركية من التعاون مع سورية، وهو ما يشير إلى مقاربة ليبرالية مؤسسية.

شملت المذكرة التدريب والتأهيل، والتحوّل الرقمي، ولدى تركيا تجربة مهمّة في التحوّل الرقمي في النطاق الحوكمي، وفي تأسيس المدن والمناطق الصناعية، ومراكز التطوير التكنولوجي. وهذا قد يعني بوادر الانفتاح الاقتصادي بين الدولتين، ومنح تسهيلات جمركية وتعريفية وضريبية. ومن أهم آليات حوكمة هذه العلاقة تشكيل مجالس التنسيق المشترك التي تشرف على متابعة هذه الاتفاقيات، وتعمل على تعزيز الدبلوماسية التجارية بين البلدين خارج الأطر السياسية والأمنية. وبعد مرور عدة أشهر على تلك الاتفاقية، أكد الجانب التركي، في نيسان/ أبريل عام 2026، نجاح تنفيذ المخرجات الأولية من الاتفاقية، والسعي من أجل رفع مستوى التعاون والتبادل التجاري بين البلدين[18].

وعلى هامش تلك الاتفاقيات، كان هناك تركيز على مجلس الأعمال السوري-التركي (STİKC) الذي أسسه الجانب السوري، ومن المفترض أن يتحمل المجلس أدورًا كبيرة في عملية تنظيم العلاقة بين البلدين وتسهيل العمل الإجرائي، خلال تنفيذ المذكرات المشتركة على أرض الواقع، وسينعكس تطوّر آليات هذا المجلس على تطوير العلاقة المشتركة وتوسيعها لتشمل قطاعات التجارة عبر «التجارة الدبلوماسية»، وهذا ما يندرج ضمن تحقيق إدارة التعاون المطلوب، وربط الاقتصاد ضمن علاقات البنى المؤسساتية[19]. وهذا يؤكد أن فكرة المجلس جاءت استجابة للواقع الجديد في سورية[20].

في ظلّ هذه التحولات، يعود النقاش حول إمكانية تطوير «اتفاقية التجارة الحرّة» بين البلدَين، بعد ارتفاع العقوبات عن سورية، وتعطّلٍ دام أكثر من عقد، وكانت وزارة التجارة التركية قد رفعت العديد من القيود المفروضة على الصادرات والتجارة على حدودها مع سورية، ونما بذلك قطاع الصادرات السورية. وعلى الرغم من أهمية هذا الانفتاح، فإن القلق السوري قد يزيد بسبب هواجس متعلقة بطبيعة الاقتصاد السوري المتهالك وعدم وجود منتج سوري قادر على تغذية الاحتياج الوطني، مقابل دخول منتج تركي بجودة وأسعار منافسة. ومن هنا، يبرز الحديث عن ضرورة أن تتناسب الاتفاقية مع السياق السوري الجديد، وعن ضرورة تطوير الاتفاقية، لأنّ الاتفاقية بشكلها القديم لم تعد متسقة مع الواقع الجديد، ومن المفترض أن تتغير آليات التجارة بين سورية وتركيا عمّا كانت عليه، قبل الثورة السورية وفي أثنائها، حتى تناسب الواقع الراهن في ظلّ وجود مساع لرفع مستوى التبادل. ومن الضروري أن يشمل ذلك حماية السوق السورية وتوازنه، بقدر ضرورة وجود السلع التركية في السوق السورية.

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين سورية تركيا، في أول ربعين من العام 2025، نحو 1.9 مليار دولار، ويعدّ هذا الرقم جيدًا في المرحلة الأولى، مقارنةً بالعام 2024، حيث وصل حينها إلى نحو 2.6

(18) تأسيس مجلس الأعمال التركي السوري وتوقيع 10 اتفاقيات تعاون، العربية، 6 آب/ أغسطس 2025، الرابط: https//:shorturl.at/niLJf

(19) تشير صفحة مجلس الأعمال السوري-التركي إلى أن الهدف من المجلس هو «ربط الشركات السورية والتركية لإنشاء شراكات طويلة الأمد وتعزيز التجارة الثنائية عبر الحدود»، الرابط:https//:shortlink.uk1/sZcm

(20) لقاء أجراه الباحث مع الأستاذة أسماء صائب أفندي، عضوة في مجلس الأعمال السوري- التركي في 18 نيسان/ أبريل 2026.

مليار. وتقف التجارة السورية-التركية أمام فرص عديدة لتطوير حجم التبادل التجاري، وإعادة إنعاش طرق التجارة والنقل البري بين البلدين، وتأهيل الغرف التجارية المشتركة بين المحافظات والولايات على نطاق الإدارة المحلية، وخلق اعتماد متبادل على مستوى التوأمة بين المحافظات والولايات[21]. وقد وصلت أرقام حجم التبادل التجاري بين سورية وتركيا في عام 2025 إلى 3.7 مليار دولار، ويعدّ هذا الرقم أكبر الأرقام منذ عام 2012، وهناك مساع لرفع الرقم لنحو 5 مليار دولار، وبعدها إلى 10 مليار دولار[22].

ثمّة محاولة لخلق «التكامل الاقتصادي» بين البلدَين، وتوزيع التعاون بدل التنافس أو الهيمنة، وخلق بنى مؤسساتية تكون مسؤوليتها تقنين الشراكة وحفظ الحقوق، ما يعني بدء الانتقال التدريجي إلى منطق الدولة في سورية، بدلًا من الاعتماد المفرط والاعتباطي على تركيا، كما كان الأمر في فترة الثورة السورية. وتخلق عملية التكامل فرصة لعودة دمج سورية في الأسواق العالمية، بما تمتلكه من ركائز جغرافية وامتداد أوروبي آسيوي وعربي، كبوابة حيوية للاقتصاد الإقليمي، وقد يصبح هذا الاعتماد أداةً ونهجًا مهمًّا، من أجل بناء الحالة السياسية، وتثبيت المسارات المشتركة، والتقليل من الاعتماد الأمني.

وقد شملت اللقاءات السورية التركية، في أعوام 2025-2026، التركيز على ضرورة دمج النظامين المصرفيين السوري والتركي، ولا سيما «بنك زراعات» الحكومي التركي، من أجل العمل داخل سورية، كخطوة أولية تمهّد لاستعادة الثقة بالمؤسسات الاقتصادية السورية، على الصعيد الإقليمي والدولي، في ظل المحاولات السورية التقنية للعمل على الملف.

وقد عقد الجانبان اتفاقية JETCO الاقتصادية، وهي نوع من الاتفاقيات الاقتصادية المتقدمة من الناحية الاستراتيجية، وتهدف إلى تنمية التبادل التجاري، وتيسير حركة الاستثمارات، وتطوير البنى التحتية للتجارة والنقل، ودعم إعادة الإعمار عبر تحقيق التكامل الاقتصادي في القطاعات الحيوية كمدخل للتنمية المستدامة والتعافي في سورية، مع توسيع المعابر الحدودية[23]. وتكمن أهمية قيام أنقرة بتحديث وتوسيع المعابر الحدودية السبعة النشطة مع سورية، في تلبية الطلب المتزايد بحركة التجارة والمسافرين، وتسهيل تحقيق الرؤية الاقتصادية المشتركة.

ومن المهمّ أن تتناسب هذه الرؤية مع السياق التنموي الخاص بسورية، عبر تمكين الطبقة الفقيرة التي تتجاوز نسبتها 90 %، وهذا يحتاج إلى اتفاقيات تساعد في خفض نسبة الفقر وتحقيق حد أدنى من الأمن الغذائي، واستعادة الطبقة الوسطى لثقلها ضمن عجلة الاقتصاد السوري، فالوصول إلى مستويات نمو مقبولة يتطلب استثمارات اقتصادية بقيمة 36 مليار دولار في عشر

(21) تركيا وسوريا تؤسسان لجنة اقتصادية مشتركة.. وأنقرة تؤكد دعم إعادة بناء الاقتصاد السوري، TRT، 5 آب/ أغسطس 2025، الرابط: https//:shorturl.at/lQ4XU

(22) Türkiye-Suriye JETCO 1. Dönem Toplantısı, türkiye cumhuriyeti ticaret bakanlığı, 07 Nisan 2026, link: https://ticaret.gov.tr/haberler/turkiye-suriye-jetco-1-donem-toplantisi

(23) TÜRKİYE-SURİYE JETCO 1. DÖNEM TOPLANTISI, DAILY SABAH, 07 APRİL 2026, LİNK: https://shortlink.uk/1sZte

سنوات، باستثناء قطاع الإسكان، حيث تحتاج سورية إلى نحو 400 مليار دولار لإعادة الإعمار[24].

أمّا أكبر تحديات هذه العلاقة فهو قدرة الجانب السوري على تنويع الاعتماد بين الدول، وبناء الاقتصاد المحلي وخلق شبكة مصالح داخل سورية. وفي الحقيقة، هذه الهياكل تمكّن من إدارة الملفات الخلافية بين الجانبين السوري والتركي، وإن بدت ذات طابع حوكمي أو اقتصادي أو سياساتي، لكنها في واقع الأمر ترسم بوادر ثقة واستقرار، وتجعل إمكانية التفاوض عبر الوفود التقنية على الملفات العالقة أكثر سهولة، لأنها تعَدُّ امتحانًا ثنائيًا للأطراف، لخلق ثقة ضمن أطر الدولة، وقد يشكّل التحسّن الجزئي في الاقتصادي السوري، بعد إعلان موازنة العام 2026 بقيمة 10.5 مليارات دولار، فرصةً لعودة بناء النموذج الاقتصادي في سورية، بعدما ظلت الدولة تعاني الانكماش الاقتصادي والمؤسسي سنوات[25].

2. الطاقة والنقل، الصحة والإعمار والإدارات المحلية في الاعتماد المعقد

فعليًا، بدأت تركيا، ضمن اتفاقية بين وزارتي الطاقة السورية والتركية، بتزويد سورية بـ 2 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، مما يسهم في توليد 1300 ميغاواط إضافية من الكهرباء، وتبعها اتفاقيات لاحقة لمدّ خط أنابيب غاز وربط كهربائي بقدرة 400 كيلو فولت، مع وجود رغبة تركية وقطرية في إطلاق مشروع السفن العائمة لتزويد سورية بالكهرباء، بقدرة 800 ميغاواط. وبدأ الجانبان السوري والتركي بإصلاح خطوط إمداد الغاز بين البلدين عبر تحديث خطوط النقل، حيث تقدّر الأمم المتحدة أن الخسائر التي شملت منشآت النفط والغاز بلغت نحو 115.2 مليار دولار، بين عام 2011 ونهاية النصف الأول من عام 2023، ويوجب هذا الأمر إعادة تأهيل تلك البنى. وقد عززت سيطرة الحكومة السورية على حقول النفط في الجزيرة السورية، وهي تضمّ نحو 900 بئر غازية ونفطية، فرصَ الحكومة السورية في إعادة تأهيل البنى التحتية، وأعادت نحو 70 في المئة من الاحتياطيات إلى سلطة الدولة.

وفي نيسان/ أبريل 2026، وقّعت تركيا وسورية، في العاصمة الأردنية عمان، اتفاقية نقل ثلاثية، وبدأت أول سفرة نقل بين البلدين بعد انقطاع طويل. ويركّز الجانبان على ضرورة إعادة تفعيل خطوط النقل والإمداد التي تجمع سورية وتركيا، وذلك بالاستفادة من عدد خطوط الغاز التركية القادمة من دول عديدة، منها أذربيجان وروسيا. وعملت تركيا وسورية على إعادة تأهيل خط داخلي كان في سورية ودمجه، مع وجود نيّات لجعل هذا الخط دوليًا ليشمل دولًا أخرى. وبالتوازي مع ذلك، عاد طرح تفعيل «خط الحجاز» التاريخي بين سورية وتركيا والسعودية من جديد، حيث بدأت دراسة الربط السككي بين الدول الثلاثة من جديد خلال العام 2026. وقد جاء ذلك، بالتزامن مع الحرب الإيرانية- الإسرائيلية-الأميركية، التي أدت إلى إغلاق مضيق هرمز، ودفعت المبعوث الأميركي الخاص إلى سورية «توماس بارك» إلى طرح خطة متكاملة لجعل سورية مصدرًا ممكنًا لإمداد الطاقة.

(24) تقرير الأمم المتحدة، تسعة من كل 10 سوريين يعيشون في فقر، وتسريع التعافي الاقتصادي هو السبيل نحو إعادة الاستقرار، 20 شباط/ فبراير 2025، الرابط: https//:shorturl.at/niDmO

(25) موازنة 2026 : بين أولويات الإنفاق وقدرة التمويل، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، 20 آذار، 2026، الرابط:https//:shortlink.uk1/omOK

وذلك عبر تأهيل البنى التحتية في سورية في ثلاث مراحل، تبدأ من العام 2026 إلى العام 2030[26].

ومن الملاحظ أن هناك حماسًا تركيًا لإنجاح الدور المركّب الذي يقوم على الشراكة ويتوسّع نحو المبادرة بالوساطة، كما في ملفّ الطاقة، من خلال دمج دولة ثالثة في الاتفاقيات، كما في نموذج دمج أذربيجان في اتفاقيات الطاقة، وتوسيع الاعتماد المؤسساتي ليشمل شبه تحالف دعم المجال الطاقي في سورية، وذلك عبر إمداد خط الغاز الأذربيجاني لمحطة محافظة حلب عبر ولاية كلس التركية، وقد بلغ حجم التزويد 3.4 ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي القادم من أذربيجان[27].

هذه الاتفاقيات القابلة للتطوير يمكن أن تكون ملامح أولية لربط البنية التحتية للطاقة في سورية بتركيا، ويمكن أن تؤسس لتكامل قد يخلق نوعًا من الاستقرار الأولي، ويمكن توسيعها مع الوقت لتشمل القطاعات الأخرى، وتكون مدخلًا لحل ملفات سياسية، ويمكن تتبع هذا المسار أكثر بالاستفادة من العلاقة الجيدة التي بدأت تجمع الدول مع سورية، عبر كل من تركيا والخليج والأردن والعراق ومصر وأذربيجان، وهذا أحد أهمّ أشكال الاعتماد المعقد في الليبرالية المؤسسية التي تخلق مساحات الحركة السياسية بالدفع والإرث المؤسساتي.

ويتعدى الاعتماد المعقد في الحالة السورية-التركية قطاعَ الطاقة، ليشمل كذلك توقيع اتفاقيات تفاهم بين الجانبين ضمن قطاع الصحّة، مع رغبة سورية في إعادة بناء النظام الصحي المتهالك في البلاد، ودافع تركي لدعم البنى التحتية الصحية السورية، ونقل نموذج النظام الصحي التركي الحديث تدريجيًا إلى سورية، حيث يعيش الواقع الصحي في سورية أسوأ فتراته، ولا سيما أن أكثر من نصف مستشفيات سورية خارج الخدمة، أو ضمن حدود خدمة متدنية، وتتعرض المنظومة الصحية في شمال سورية للتهديد من جراء توقف بعض برامج الدعم الدولي، مما يعوق إمكانية الاستقرار في البلاد، ولا يقلّ هذا الملف أهمية عن الملفات الأخرى التي يُعوّل عليها في تعزيز بوادر الثقة، وتحقيق الأهداف الخاصة بالمرحلة الجديدة في سورية[28].

ولأنه لا يمكن فصل الملفات عن بعضها، يأتي دور وزارة إدارة الطوارئ والكوارث، في تمهيد البيئة المناسبة من أجل تعزيز قطاعات الزراعة والإعمار، في ظل وجود ملايين الهيكتارات من الأنقاض، حيث انتزعت الوزارة، منذ بدء عملها حتى تاريخ كتابة هذه الورقة، نحو مليون هكتار، 150 ألف هكتار منها في حلب، من أصل 2 مليون في حلب وحدها، أي بنسبة لا تتجاوز 8 % خلال عام، وهذا يُنذر بحجم الموارد والوقت الذي تحتاج إليه سورية من أجل استعادة عافيتها. ويُعدّ ملفّ الألغام من الملفات الحساسة في سورية، إذ إنّ وجودها في مساحات زراعية واسعة يعني عرقلة استعادة النشاط الزراعي عافيته، ويؤثر بشكل مباشر في الناتج المحلي، ومن هنا تأتي أولوية إيلاء اهتمام أكبر بقطاع الزراعة ضمن الاعتماد المعقّد، بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية، والتدرّج في تحقيق

(26) وثيقة أميركية لتحويل سوريا نقطة ربط لخطوط الطاقة... و«المجلة» تنشر مضمونها، صحيفة المجلة، 16 نيسان 2026، الرابط: https//:shortlink.uk1/omVM

(27) مناف قومان، إعادة تشكيل قطاع الكهرباء في سورية: تقييم مبكر وخارطة طريق، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 13 آب/ أغسطس 2025، الرابط: https//:shorturl.at/l0Jhp

(28) Syria: UN health agency launches $56.4 million appeal to meet critical need, United Nations, 24 December 2024, link: https://shorturl.at/UhBx5.

سورية مبدأ «الاكتفاء الذاتي»[29].

ولقطاعات الإدارة المحلية أهميّة كبيرة حتّى داخل الليبرالية المؤسسية التي تعطي اهتمامًا لمفهوم الاعتماد المعقّد بالانطلاق من المؤسسات اللامركزية، التي تشمل الإدارات المحلية والمنظمات المدنية والمحلية والنقابات، كدلالة على توسيع مستوى التقاطعات والاعتماد المعقّد.

وتُعدّ عملية التوأمة بين مدينتي حلب وغازي عنتاب أحد أشكال توسيع هذه الاعتماد، وعودة التعاون بين المدينتين لتحقيق التنمية المحلية ونقل الخبرات الإدارية، لكن مع فارق جوهري في فوارق الواقع الحضري على المستوى المعماري، وطبيعة البنية التحتية المنتعشة في غازي عنتاب، على نقيض مدينة حلب المتهالكة بسبب القصف والتدمير والمعارك العسكرية. وهذا ما جعل الاتفاقية تبدو وكأنها دعمٌ من ولاية غازي عنتاب لمحافظة حلب، أكثر من كونها عملية توأمة بين المدينتين، وذلك لوجود فوراق جوهرية كبيرة. ويبرز هنا سؤال عن جدوى التشابك والاعتماد، إلا في حال تعزيز مكامن القوّة لدى محافظة حلب المرتبطة بالمكانة الجغرافية والطرقية والثقافية والاقتصادية بالنسبة لغازي عنتاب[30].

مكامن هذه القوّة تفتح الباب للتفكير الجدي بمعادلات التوازن الواقعي داخل الاعتماد المعقد بين المؤسسات، حيث تدلل ملامح الاتفاق على الاعتماد المعقّد ضمن رغبة مشتركة، فالجانب السوري يرغب في الاستفادة من تجربة ولاية غازي عنتاب على صعيد الإعمار والتنمية، في حين تريد تركيا استكمال مسار التعافي من أجل عودة اللاجئين السوريين، وذلك عبر ما نصّت عليه الاتفاقية من تعزيز التعاون في مجالات التنمية المحلية، وتبادل الخبرات في التخطيط العمراني والإدارة الخدمية وتأهيل البنية التحتية، وأكثر ما تركّز عليه الليبرالية المؤسسية إمكانية حلّ الملفات الأمنية عبر ملفات التنمية، وخلق اعتماد مشترك لتحقيق هذه الرؤية.

(29) محاضرة حضرها الباحث في المكتب الوطنية في دمشق، حضرها وزير إدارة الطوارئ والكوارث «رائد الصالح»، 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2025.

(30) سوريا.. محافظة حلب تعلن توقيع اتفاقية توأمة مع مدينة غازي عنتاب التركية، وكالة الأناضول، 29 أيار/ مايو 2025، الرابط: https//:shorturl.at/asVhG

ثالثًا. تقليل وتخفيف انعدام اليقين

رغبة الدول في إحداث التنمية على حساب الأمن لا تكفي من أجل اعتماد الليبرالية المؤسسية، بل تحتاج إلى تدعيم ذلك بسياسات عملية، وتثبيت النيات المشتركة، وزيادة اليقين المشترك، ولذلك يأتي مفهوم تقليل وتخفيف انعدام اليقين ((Reducing Uncertainty كضابط للعلاقة الثنائية، على أساس محاولة توضيح النيات وتقليل احتمالات سوء الفهم أو التصادم وإرساء قواعد التفاعل، وتقييد السلوك العدائي المحتمل، حيث يصعب على الدول أن تدرك نيّات بعضها البعض بسهولة، في ظل قناعة بأن البنى الإقليمية تحكمها منطلقات الأمن، وتعنى الليبرالية هنا بزيادة الشفافية وتبادل المعلومات عبر إنشاء «مجلس تعاون على مستوى استراتيجي»، لخلق نوع من المراقبة للعمل المؤسساتي، على المستوى السيادي والوزاري، ويساعد ذلك كلّ طرف في فهم حدود المصالح والمساحات والنيات السياسية وزيادة الشفافية، وبهذا المعنى، لن يكون أي تطور في العلاقات السورية-التركية مستدامًا، ما لم يُبن على إطار مؤسسي واضح، يضمن ديمومة التواصل ويمنح العلاقات طابعًا قانونيًا وقابلًا للتنبؤ.

في الحالة السورية-التركية، تؤدي المؤسسات (الأمنية، الدبلوماسية، الاقتصادية) وظيفة مزدوجة؛ فهي تتيح نقل المعلومات، وتقليص سوء الفهم بين الطرفين، وتخلق التزامات متبادلة تمنع العودة إلى منطق الفوضى أو الحرب بالوكالة، ومن ثم، فإن إعادة تفعيل الأطر المؤسسية بين دمشق وأنقرة لا تعني تحسين مستوى التنسيق فحسب، بل تمثل آلية لإنتاج الثقة وإعادة تعريف المصلحة القومية المشتركة.

1. اللجان التقنية والفنية في انعدام اليقين:

يُبيّن نموذج العلاقات السورية-التركية أنّ تخفيف حالة انعدام اليقين يتطلّب جهدًا مع حجم الملفات العالقة، وأن هناك ضرورة لبناء شبكة واسعة من القنوات الموازية التي تسهم في بناء الثقة تدريجيًا، وفي توفير مساحات للتفاهم لتخفيف الاعتبارات السياسية المباشرة.

وتزداد أهمية ترسيم الحدود البحرية ومعالجة الإشكالات المائية بين البلدين، حيث إن أي اتفاق محتمل في هذا المجال سيفتح الباب أمام توسيع مناطق التنقيب عن النفط والغاز وتقاسمها، ووفقًا للمسح الجيولوجي الأميركي عام 2010، فإن حوض الشام في شرق البحر المتوسط يحتوي على نحو3450 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، و1.7مليار برميل من النفط، وهذه الأرقام تجعل التعاونَ البحري بين سورية وتركيا ضرورة استراتيجية تتجاوز الطابع الثنائي إلى بُعدٍ اقتصادي إقليمي.

من جانب آخر، هناك خلافات بين البلدين في مسألة مياه الأنهار، ولا سيما مياه نهري دجلة والفرات، وما تزال هذه الخلافات من أبرز المعوقات في العلاقات الثنائية، وهي ملفّات تتطلب جهدًا دبلوماسيًا مشتركًا، وإعادة تفعيل اللجان الفنية الثلاثية التي توقفت بعد اندلاع الثورة السورية، وقد استأنفت تركيا والعراق حديثًا هذه المسارات عبر مسوّدة اتفاق إطاري عام 2025، في حين تبقى الحاجة قائمة إلى تبنّي دبلوماسية مائية مسؤولة، تفصل بين الموارد المائية والخلافات السياسية، باعتبارها مدخلًا لمعالجة العديد من الملفات الأمنية العالقة.

على المستوى الحوكمي-الأمني الذي تشكّل خلال الثورة، أسهمت الاتفاقيات الأمنية الجزئية في إعادة ضبط المشهد أخيرًا، وذلك من خلال تبنّي تركيا مشاريع عسكرية وتنموية، مثل دعم الجيش الوطني السوري، وبناء مناطق صناعية في الباب والراعي وغيرها، إلا أنّ هذه الخطوات لم تكن كافية للانتقال نحو مستوى تنموي مستدام، بسبب طبيعة السياق الهش وغياب بنية الدولة السورية والمؤسسات البيروقراطية.

هذا الواقع يُبقي احتمالية العودة إلى نمط العلاقة السابقة بين تركيا والمعارضة السورية ممكنةً، في حال ظلّ الضابط الأمني هو المحدد الأساسي للعلاقة، وتزداد فرص النجاح في ظلّ وجود مقومات الدولة وبنية مؤسسية فاعلة، لا سيّما مع الحديث عن اتفاق جديد بين الجانبين حول استحداث نموذج حوكمي سوري في شمال البلاد مرتبط بدمشق، وقد بدأت الملامح الأولى لهذا التحوّل عبر ما عُرف بـ"مشروع الدمج"، الذي جاء نتيجة سلسلة من المشاورات والاجتماعات المكثفة بين الجانبين السوري والتركي. وانتهت هذه العملية إلى إنهاء مهام المستشارين الأتراك، ودمج الوحدات الإدارية في مناطق إعزاز والراعي والباب وجرابلس ضمن الهيكلية الجديدة لمحافظة حلب.

وبموجب هذا المشروع، تولّت إدارة محافظة حلب الإشرافَ الكامل على الوحدات الإدارية، في ريفها الشمالي والشرقي، في خطوةٍ تُعدّ إدارية وسيادية في آن واحد، تهدف إلى استعادة الدور الحوكمي السوري بعد سنوات من الانقسام. وتُشير هذه الخطوة إلى تحوّل إيجابي في الموقف التركي تجاه دعم الدولة السورية الجديدة. إلا أنّ عملية الدّمج لم تشمل جميع الأصعدة، إذ استُثني قطاعا الأمن والصحة من عملية الدمج، حيث بقيت إدارة الشرطة العسكرية والمرافق الصحية تحت إشراف تركي مباشر، لأسباب يُحتمل أن تجمع بين الاعتبارات الأمنية والضرورات اللوجستية. ومثّل الشروع في الدمج نقطة تحول في مقاربة أنقرة تجاه الشمال السوري، إذ عكس استعدادًا تركيًا واضحًا لدعم نظام صديق في دمشق، يمكن الوثوق بقدراته على إدارة مناطق نفوذ مركبة، كما عكس أهمية عمل اللجان، وشكّل خطوة لتعزيز السيطرة المركزية السورية، وإنهاء حالة التشتت الإداري والمؤسسي التي عانتها مناطق الشمال طوال سنوات الثورة.

ومع ذلك، ما زالت هذه العلاقة تواجه مشكلة «الأمننة الزائدة» في عملية صنع القرار، إذ تخضع المؤسسات المحلية لرقابة أمنية مشددة، تجعلها في كثير من الأحيان تابعة للجهاز الأمني أكثر من كونها فاعلة في صناعة القرار السياسي أو الإداري. وما يزال نموذج الحوكمة في شمال حلب غير

منسجم تمامًا مع نموذج محافظة حلب نفسها، حيث أفرزت عملية الدمج تفاوتًا في البنية الإدارية وفي آليات صنع القرار بين المركز والريف، ويشير ذلك إلى أن خلق هياكل حوكمية لصنع رمزية الاستقرار بدلًا من تأدية الوظائف الفعلية قد يؤدي إلى زيادة عدم اليقين[31].

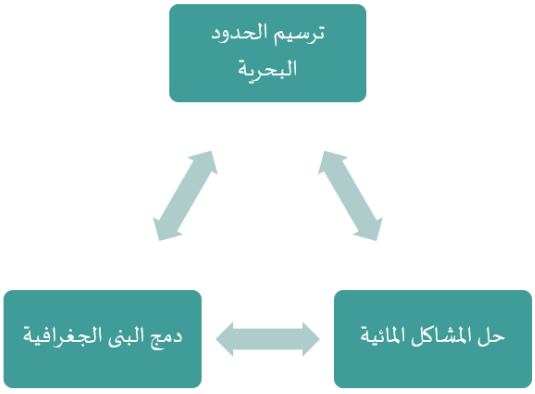

الشكل رقم (4) ملفات إدارة اليقين

وكشفَت مرحلة الدمج عن عملية إعادة تقاسمٍ للنفوذ بين الفاعلين المحليين، سواء من القوى السياسية أو الأمنية أو الاجتماعية، ويظهر ذلك في آليات تعيين رؤساء البلديات بين الراعي وعفرين؛ حيث ظهرت بوضوح الأبعاد الأمنية وانعكاساتها على الضبط الاجتماعي بين المكونات، وهو ما يُنذر بظهور إشكالية بنيوية على المدى المتوسط، في حال استمرار هذا التباين في الهياكل الحوكمية بين المدينة وريفها. ويُخشى أن يؤدي هذا الوضع إلى إضعاف مركزية القرار السوري، وتأثر الحوكمة التجارية، وبروز أشكال هجينة من الإدارة، ما لم يُستكمل مشروع الدمج بمأسسة واضحة للسلطة المحلية، وإعادة ضبط العلاقة بين الجهاز البيروقراطي والمؤسسات، ضمن رؤية متكاملة تعيد إنتاج الحوكمة السورية على أسس دستورية وإدارية متينة.

2. تحديات البنية السياسية وأدوار القنوات الناعمة في انعدام اليقين:

تتسم طبيعة العلاقة السورية التركية في جوهرها بأنها علاقة مرهونة بأطراف سياسية محددة، أكثر من كونها انعكاسًا لدور مؤسسات الدولة الصرف؛ حيث يُعدّ وجود حزب العدالة والتنمية، في السلطة السياسية في تركيا، العاملَ الرئيس في المسار الذي سلكته العلاقة مع الإقليم بشكل عام، ومع سورية بشكل خاص، حيث تنطلق مبادئ الحزب الإقليمية من الانفتاح على الدول العربية وبناء علاقات مستقرة، بالاستفادة من الأبعاد الدينية والثقافية، وتعطي سورية أهميّة للعوامل ذاتها.

(31) لقاء أجراه الباحث مع فاعلين في منظمات المجتمع المدني والسياسي شمال حلب، في 20 آب/ أغسطس 2025.

كل ذلك يعني أنّ الضابط للعلاقة بين البلدين هو البنى الخاصة بالأحزاب السياسية وخلفية الحكومة والأنظمة السياسية، أكثر من علاقة مؤسسات مشتركة، أي خيارات النخب السياسية الحاكمة، وهي خيارات قابلة للتغير عند تبدّل الواقع السياسي في البلدين، فوصول أطراف سياسية معارضة للحزب الحاكم في تركيا إلى السلطة قد يُفضي إلى تغير نهج أنقرة السياسي الخارجي مع سورية، ولا سيما في ظل رؤى المعارضة التركية اليسارية البعيدة التي تستحضر العناصر القومية أكثر من العناصر الثقافية، مما يضفي بُعد الصراع على حساب التكامل، حيث إن طبيعة الواقع السياسي في سورية ما زالت تتمحور حول المركز السياسي في ظل بدء بناء مؤسسات الدولة.

ويضاف إلى ذلك انعدام التماثل المؤسساتي، حيث تمتلك تركيا مؤسسات دولة فاعلة (بيروقراطية، برلمان، أحزاب)، رغم الاستقطاب الحالي داخل الحياة السياسية، في حين تعتمد سورية على جهاز أمني مركزي، مع محاولات لإنتاج مؤسسات، وهذا يعني أنّ وجود الفجوة في طبيعة النظامين السياسيين في البلاد، والاعتماد على الأمن في شكل العلاقة، قد يُضعِفان احتمال بناء علاقة استراتيجية طويلة الأمد؛ لأنّ المصالح الأمنية قابلة للتبدّل، مع تبدّل القوى الفاعلة والرؤى السياسية في البلدَين، بسبب الطبيعة المتغيرة للمصالح الأمنية بتغير الخطاب، وفق ما تشير إليه أدبيات ما بعد البنيوية في العلاقات الدولية، وقد يمثّل أيّ تغيير في الشخوص أو التيارات السياسية في سورية تحوّلًا في النهج الخارجي مع أنقرة.

ومن هنا، يشكّل هذا الملف أكبر التحديات على مستوى اليقين بين البلدين، وقد يصعب تجاوزه دون تطوير البنى السياسية الداخلية، وتوطيد العلاقات وربطها بالمؤسسات التي قد تُنتج منظومة المصالح المشتركة. وقد تمثل هذه المرحلة فرصة ذهبية لكلا البلدين، من أجل تطوير طبيعة العلاقة والانتقال بها نحو الليبرالية السياسية، كي تبقى العلاقة مرشحة للحفاظ على واقع الاستقرار.

تساعد القنوات الدبلوماسية غير المباشرة في تحريك الجمود في التعامل مع هذه المخاطر، بوصفها إدارة مكمّلة لزيادة اليقين بالتوازي مع اللجان التي يستحدثها الجانبان، وقد تسمح بتعزيز قنوات أكثر مرونة بين المجتمعين السوري والتركي، ولا سيما من النواحي الأكاديمية والتقنية. وتتمثل القنوات الدبلوماسية الناعمة بالمبادرات التي تطلقها مراكز الأبحاث والجامعات ومنظمات المجتمع المدني في البلدين، حيث تُنظم جلسات حوار وورش عمل تسعى إلى تذليل العقبات واستكشاف سبل إعادة بناء العلاقات الثنائية بعد سنوات القطيعة[32].

وأسهمت المراكز البحثية السورية والتركية في عقد لقاءات عديدة، ناقشت قضايا عدة مثل عودة اللاجئين، والتجارة الحدودية، والتعاون الإنساني، ما وفّر أرضية مقبولة لفهم أعمق لمواقف الطرفين، وساعد في صياغة مقترحات واقعية يمكن تحويلها مستقبلًا إلى اتفاقيات رسمية، إذا ما نضجت الظروف السياسية. ولا تقل القنوات الإعلامية أهمية عن القنوات البحثية، فقد برزت في السنوات الأخيرة كأحد المسارات البديلة التي تسمح بتخفيف التوتر النفسي والسياسي بين

(32) اتصال هاتفي بين وزير الإعلام السوري حمزة المصطفى، ورئيس دائرة الاتصالات التركي فخر الدين آلتون، 17 أيار/ مايو 2025، الرابط: https//:shorturl.at/MEQac

المجتمعَين، وأسهمت المنصّات الإعلامية السورية-التركية، إضافةً إلى التفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، في تقليل حدّة الخلافات التي حدثت خلال الثورة، لا سيما في أحداث العنف ضد اللاجئين، وقد أدت تلك القنوات إلى نقل سرديات أكثر توازنًا عن الآخر، رغم الطابع الجدلي الذي يميز بعض القضايا.

لكن القنوات الأمنية والاستخباراتية تظلّ أهم أدوات تقليل المخاطر وزيادة اليقين وتعزيز الاستقرار الحدودي. وقد ظلّ التنسيق الأمني قائمًا في بعض الملفات المشتركة، كملفّ مكافحة الإرهاب وتنظيم حركة اللاجئين والعبور غير الشرعي، وإنّ تطوير آليات اتصال أمنية دائمة، عبر لجان مشتركة كـ «هيئة تنسيق أمني حدودي»، سيُسهم في تحويل التنسيق من الضرورة المؤقتة إلى التعاون المنظم، ويخفف من احتمالات التصعيد، ويسهم في تعزيز بناء الثقة السياسية. وتُعدّ القنوات البرلمانية من الأدوات الممكنة لتطبيع العلاقات على المدى المتوسط، إذ إن إنشاء لجان برلمانية مشتركة، أو تنظيم زيارات متبادلة بين أعضاء البرلمان السوري والتركي مستقبلًا، يمكن أن يسهم في تأسيس تفاهم مؤسساتي حول القضايا الخلافية، ونقل الحوار من المستوى التنفيذي إلى المستوى التشريعي الأكثر استقرارًا.

إنّ بناء الثقة وتخفيف انعدام اليقين بين سورية وتركيا يتطلّب توظيفًا متزامنًا لهذه القنوات المختلفة، بحيث تعمل الدبلوماسية غير الرسمية والإعلامية والأمنية والاقتصادية والمدنية في منظومة واحدة، تُكمل عمل المؤسسات الرسمية. فبينما تُعنى القنوات الحكومية بإدارة الخلافات، تعمل هذه المسارات المتوازية على هندسة التقارب، وتحويل النزاع من حالة عداء إلى حالة تفاوض مستدام، تمهيدًا لإعادة بناء علاقة مؤسسية قائمة على المصالح المتبادلة، ما يعني إعادة صياغة مفهوم المصلحة القومية عبر التكامل وتخفيف دور الأمننة بشكل تدريجي، ذلك بأن هذه المؤسسات لا تنظّم المصالح التقليدية فحسب، بل تصنع المصالح الجديدة التنموية أيضًا.

الخاتمة

تمثّل المرحلة الانتقالية في سورية فرصةً مواتيةً، لكلّ من سورية وتركيا، لإرساء علاقات مستقرّة تستند إلى المصالح المشتركة والشراكة المستدّامة على أسس الليبرالية المؤسسية، بدلًا من أن تظلّ رهينة اعتبارات مرحلية أو مؤطرة ضمن سياقات أمنية معقّدة. وتؤذن هذه المرحلة بولادة نموذج سوري جديد، ينطلق من إعادة الاندماج ضمن المشاريع الإقليمية التي تنعكس إيجابًا على الأمن والاستقرار، في كلٍّ من سورية وتركيا. ويقتضي ذلك طيّ صفحة الاضطراب السياسي التي طبعت العقود الماضية على مستوى الدولة، وتجاوز المقاربات الأمنية الجامدة التي أذكت الصراعات، وتبنّي رؤية تنموية واضحة وقابلة للتطبيق، وفق ما تفترضه هذه الدراسة في الليبرالية المؤسسية. فكلما زادت نسبة التشابك المؤسسي، ارتفعت كلفة الانفصال أو الانزلاق نحو الصراع، ومن شأن هذا الأمر تعزيز الاستقرار بين البلدين، وتقليل مخاطر أي تداعيات مرتبطة بمتغيرات سياسية داخل البلدين.

ويُعَدّ الدور التركي حاسمًا في توجيه العملية الانتقالية السورية نحو مسارٍ يتّسم بوطأة أمنية أقلّ، وبُعدٍ تنموي أوسع، يشمل جميع مكونات الشعب السوري، على أساس أن التنمية هي مدخل إلى الانتقال السياسي-الديمقراطي، وأنّ الإسهام في بلورة نموذج دولةٍ قائمة على مبدأ «السلطة-المواطنة» يساعد في تقليل مخاطر عودة نظام سياسي تقليدي قادر على تقديم التبريرات الأمنية، على حساب التأخر في الانفتاح السياسي. ومن شأن هذا الأمر أن يوفّر ضمانة طويلة الأمد لبناء علاقات ثنائية عابرة للمصالح المرحلية وذات طابع استراتيجي، تُعلي شأن الخصوصيات المشتركة، بدلًا من إعادة إنتاج الصراعات المتصلة بالاستحقاقات المؤقتة.

إنّ التوجّه نحو بناء دولة قائمة على المواطنة يُحقّق مصلحة سورية، من حيث إعادة التأسيس الوطني الشامل، ويمنح تركيا إطارًا مستقرًا ومستدامًا لضمان الاستقرار في العلاقة الثنائية، بعيدًا عن تقلّبات السياسات الأمنية المؤقتة، وهذا يُعدّ الضمان الأمثل لكلتا الدولتين.

المراجع

المراجع الإنكليزية والتركية

- Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, Publish: Princeton University Press, (1984).
- Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics. Reading, MA: Addison-Wesley Publishing Company, (1979).
- Andrew Moravcsik, Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics, Published by Cambridge University Press, (1997).
- Aaron Y. Zelin, Soner Cagaptay, A New Age for Turkish Relations with Syria, The Washington Institute for near east policy, (Feb, 2025) link: https://shorturl.at/ocBpk
- Barak Ravid, Senior Israeli and Syrian officials hold U.S.-brokered talks on de-escalation, Axios, 20 july 2025, link: https://shorturl.at/4ypV1
- Duygu Yener, İçişleri Bakanı Yerlikaya, 509 bin 387 Suriyelinin ülkesine dönüş yaptığını bildirdi, Anadolu Ajansı, 29 Eylül 2025, link https//:shorturl.at/QQheO
- Duygu Yener, İçişleri Bakanı Yerlikaya, 509 bin 387 Suriyelinin ülkesine dönüş yaptığını bildirdi, Anadolu Ajansı, 29 Eylül 2025, link https//:shorturl.at/QQheO
- United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security. New York: Oxford University Press, (1994).
- Hall, S., "Cultural Identity and Diaspora," in J. Rutherford (Ed.), Identity: Community, Culture, Difference, London: Lawrence & Wishart, (1990).

- Türkiye-Suriye JETCO 1. Dönem Toplantısı, türkiye cumhuriyeti ticaret bakanlığı, 07 Nisan 2026, link: https://ticaret.gov.tr/haberler/turkiye-suriye-jet-co-1-donem-toplantisi

- TÜRKİYE-SURİYE JETCO 1. DÖNEM TOPLANTISI, DAILY SABAH, 07 APRİL 2026, LİNK: HTTPS//:SHORTLINK.UK1/SZTE

- Syria: UN health agency launches $56.4 million appeal to meet critical need, United Nations, 24 December 2024, link: https://shorturl.at/UhBx5.

-

المراجع العربية

- نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوّع (تيم دان؛ ميليا كوركي؛ ستيف سميث، ترجمة ديما الخضرا، مراجعة بشير محمد الخضرا). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

- المؤشر العربي يعلن نتائج استطلاع المؤشر العربي في سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 31 آب 2025، الرابط: https://shorturl.at/ljrkx

- محمد السكري، سورية الجديدة والامتحان الإسرائيلي: من التجاهل إلى دبلوماسية التناظر الإقليمي، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 31 آذار/مارس 2025، الرابط: https://shorturl.at/tq3h8

- سوريا وتركيا توقعان اتفاقية تعاون عسكري، الوكالة العربية السورية للأنباء، 13 آب 2025، الرابط: https://archive.sana.sy/?p=2261361

- عبد الله البشير، مباحثات سورية تركية في مجالات التدريب والتأهيل الأمني، العربي الجديد، 20 شباط 2026، الرابط: https://shortlink.uk/1sZ5U

- فيدان: الهجمات الإسرائيلية في سوريا تمثل خطرًا بالغًا بالنسبة لتركيا، الإخبارية السورية، 13 نيسان، 2026، الرابط: https://shortlink.uk/1sZ7M

- الهجرة التركية تكشف أعداد السوريين العائدين لبلادهم، تلفزيون سوريا، 12 نيسان 2025، الرابط: https://shortlink.uk/1nJvG

- سامر بكور- إبراهيم خولاني، آليات عودة اللاجئين السوريين: حلول واقعية متعددة الأبعاد بين الأمن والعدالة وإعادة الإعمار، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، 24 حزيران 2025، الرابط: https://shortlink.uk/1nJ-5

- تأسيس مجلس الأعمال التركي السوري وتوقيع 10 اتفاقيات تعاون، العربية، 6 آب 2025، الرابط: https://shorturl.at/niLJf

- تشير صفحة مجلس الأعمال السوري-التركي إلى أن الهدف من المجلس هو «ربط الشركات السورية والتركية لإنشاء شراكات طويلة الأمد وتعزيز التجارة الثنائية عبر الحدود»، الرابط: https://shortlink.uk/1sZcm

- لقاء أجراه الباحث مع الأستاذة أسماء صائب أفندي، عضوة في مجلس الأعمال السوري- التركي في 29 آب 2025.

- تركيا وسوريا تؤسسان لجنة اقتصادية مشتركة.. وأنقرة تؤكد دعم إعادة بناء الاقتصاد السوري، TRT 5 آب 2025، الرابط: https://shorturl.at/lQ4XU

- تقرير الأمم المتحدة، تسعة من كل 10 سوريين يعيشون في فقر، وتسريع التعافي الاقتصادي هو السبيل نحو إعادة الاستقرار، 20 شباط 2025، الرابط: https://shorturl.at/niDmO.

- مناف قومان، إعادة تشكيل قطاع الكهرباء في سورية: تقييم مبكر وخارطة طريق، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 13 آب 2025، الرابط: https://shorturl.at/I0Jhp

- موازنة 2026: بين أولويات الإنفاق وقدرة التمويل، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، 20 آذار، 2026، الرابط: https://shortlink.uk/1omOK

- وثيقة أميركية لتحويل سوريا نقطة ربط لخطوط الطاقة... و«المجلة» تنشر مضمونها، صحيفة المجلة، 16 نيسان 2026، الرابط: https://shortlink.uk/1omVM

- محاضرة حضرها الباحث في المكتبة الوطنية في دمشق، حضرها وزير إدارة الطوارئ والكوارث «رائد الصالح»، 16 تشرين الأول 2025.

- سوريا.. محافظة حلب تعلن توقيع اتفاقية توأمة مع مدينة غازي عنتاب التركية، وكالة الأناضول، 29 أيار 2025، الرابط: https://shorturl.at/asVhG.

- اتصال هاتفي بين وزير الإعلام السوري حمزة المصطفى، ورئيس دائرة الاتصالات التركي فخر الدين آلتون، 17 أيار 2025، الرابط: https://shorturl.at/MEQac.

المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة
The Arab Center for Contemporary Studies